



ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذي حديث شريف



واعتصمو بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا قرآن كريم



«لتعارفوا» نشرة شهرية تصدر عن مؤسسة العلامة السيد علي الأمين للتعارف و الحوار - إصدار: عدد (49) حزيران 2017 م

البحرين تعيد المسلمين للعهد النبوي؛ وثيقة قبل ١٤٠٠ عام رسخت المواطنة وحاربت التمييز والتطرف

وزير العدل: لنواجه القبولية

المنامة في ٩ مايو / بنا / صحيفة الوسط

تحت رعاية معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، نظمت إدارة الشؤون الدينية بالوزارة منتدى وثيقة المدينة التي صيغت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كعقد مواطنة لأهل المدينة المنورة، وبحضور نخبة من رجال الدين من الطائفتين الكريمتين وقساوسة من الكنيسة في مملكة البحرين. وفي كلمته قال معالي وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف إن مما نفتخر به في مملكة البحرين قيادتها الحكيمه الرشيدة التي سارت على النهج الحضاري الإسلامي مقتدية بالبهدي النبوي الشريف في إرساء مبادئ المواطنة الصالحة، حيث فضل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه بمشروعه الحضاري عبر ميثاق عمل وطني وعقد اجتماعي عزز ورسخ لدولة مدنية حضارية تحتضن جميع مواطنيها، وتدفع بطاقتهم الإبداعية إلى التعاون والإنجاز من أجل التقدم والرخاء.

وأكد معالي الشيخ خالد أن ميثاق العمل الوطني الذي نادى به عاهل البلاد أيده الله قد أسهم بجلاء في الانطلاقة العصرية لمملكة البحرين، حيث لا فرق بين مواطن وآخر ولا تمييز بين مواطن وآخر مما يعزز الوحدة الوطنية، ويقوي لحمة المجتمع، ويدعم مسيرته التنموية والتقدم والبناء، وقال إن ذلك قد تجلّى في دستور مملكة البحرين بتأكيد هذه المبادئ انطلاقاً من قيم ديننا الأصيلة، وحفاظاً على مكتسباتنا التاريخية حيث كانت البحرين منذ قديم الزمن ولا تزال ملتقى للديان والحضارات ورمزاً للوسطية والاعتدال.

ووصف معالي وزير العدل وثيقة المدينة بالإنجاز الحضاري الذي سجله التاريخ بأحرف خالدة ليعكس بجلاء سمو المبادئ التي قامت عليها حضارة الإسلام على يد خير الأنام محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم، وإلّا إن تلك المبادئ السامية والقيم العليا التي تضمنتها شريعة الإسلام الغراء، تجسد بحق عالمية الإسلام وعدله وتسامحه وانفتاحه، وتؤكد أنه دين الإنسانية المتجدد مع كل عصر وزمان.

وأكد معالي الشيخ خالد بن علي آل خليفة على وثيقة المدينة أرسيت مبادئ الحق والعدل والسلام والحرية والتعددية، والعيش الإنساني المشترك، التي شيد بها المسلمون أعظم حضارة عرفها التاريخ الإنساني، أسست على العدل والسماحة والمساواة، ليستظل بظلالها كل البشر دون تمييز، وكان المؤسس الأول لتلك الحضارة يستنير بهدي ونور الوحي المبارك، ليقدم مجتمعاً حضارياً يحفظ فيه أمن الناس ويصون أرواحهم وأعراضهم وأموالهم.

وأعرب معالي وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، عن فخر الأمة الإسلامية بالإرث الحضاري لبنيها الحنيف، الذي عاش الناس في ظل حضارته أمين مطمئنين، حيث ضمن لهم الإسلام عيشاً إنسانياً كريماً لا فرق فيه بين أحد ولا تمييز فيه بين الناس على أساس دين أو عرق أو لون أو جنس، مشدداً على أن المعالم والقيم والمبادئ الخالدة سجلها التاريخ مفعزة للإنسانية كلها، وباتت عقد المواطنة الأولى وما عرف بوثيقة المدينة.

وأوضح معالي الشيخ خالد آل خليفة أن ذلك العقد كان سبقاً حضارياً للإسلام ويعد أحد النماذج التنظيمية الراقية التي أبدعتها الحضارة الإسلامية، لتتبع واقعاً أن جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، مؤسّسة بذلك معايير المواطنة الصالحة، التي يتعايش في ظلها جميع المواطنين بحقوق ومسؤوليات مشتركة.

وأضاف: إن وثيقة المدينة التي أبرمها النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمسلمين واليهود جميعاً الذين عاشوا بالمدينة جنباً إلى جنب مع المسلمين، تعد عقد مواطنة يمنح المواطنين كافة على اختلاف أديانهم ومذاهبهم حقوقاً متساوية، ليؤدوا دورهم كاملاً في خدمة ورفق وتقدم وطنهم وارساء المسؤولية الاجتماعية المشتركة.

وكيل «العدل» لـ «الوسط»: ثنائية «رافضي - ناصبي» مجرمة قانوناً... نحاسب الجميع... ويد القانون تطال الخطباء والأفراد

أكد وكيل وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الشيخ فريد المفتاح، لـ «الوسط»، تجريم مملكة البحرين للثنائية الطائفية «رافضي - ناصبي»، وكافة ما يدور في فلحها من مصطلحات.

أما الشيخ عبداللطيف المحمود، ففترق في حديث مماثل بشأن تجريم أية مصطلحات طائفية من قبيل ناصبي رافضي، وقال: «وكذلك حسيني ويزيدي»، وأردف «أنا لا أطلب من غيري ما لا أفعله بنفسي، كل مجموعة وجماعة وكل إنسان عليه أن يحاسب نفسه قبل أن يحاسب الآخرين، والدولة تقوم بواجبها والنصوص القانونية موجودة، لكن الإشكالية أين؟ الإشكالية في التربية في المدارس الدينية وفي الحوزات، وحين تشحن النفوس وتعطي الصور السيئة للأخريين فماداً تنتظر من نتائج؟».

جاء ذلك، خلال حديث عقب افتتاح منتدى «وثيقة المدينة - عقد المواطنة الأولى».



والمنعقد أمس الثلاثاء (٩ مايو/ أيار ٢٠١٧)، بتنظيم من قبل الوزارة وبحضور ديني ومذهبي متنوع، من داخل البحرين وخارجها، لبحث عبر أوراقه العلمية، في الوثيقة الصادرة في العهد النبوي الشريف، والتي تمثل دستوراً حوى مفهوم المواطنة وحارب عبر بنوده التصالحية، أمراض الإقصاء والتطرف والتمييز بين المسلمين أنفسهم، وبين المسلمين وبقية الديانات والاتجاهات.

ومواصلةً لحديثه بشأن تجريم البحرين للمصطلحات الطائفية، قال المفتاح: «كل من يستخدم مثل هذه العبارات المنافية لقيم الإسلام، ستتخذ العقوبات المناسبة ضده، وقد تمت محاسبة بعض من يستخدم مثل هذه المصطلحات النابية والشاذة عن مجتمعات المسلمين، ونحن في البحرين مجتمع متعدد متماز ومتعاون، نشأنا منذ قديم الزمان على هذا التنوع، بل تعد البحرين أنموذجاً يحتذى به، ولا أقول على مستوى السنة والشريعة فقط، وإنما حتى لغير المسلمين، ونحن نريد أن نبقي على هذا التعاون والتعايش، أما من يريد أن يخرق وحدة البحرين أو وحدة المسلمين ويضيقهم، فلا بد أن نواجهه بما يتناسب مع الجرم الذي يرتكب».

وفيما إذا كانت يد القانون ستمتد لمواقع التواصل الاجتماعي، وحتى بعض الأجهزة الإعلامية والصحافية التي تتضمن هذه المصطلحات، قال: «نعم، كل من يتعدى أو يصدر منه ما يناهز ما تم الاتفاق عليه والتوافق عليه ويخرج عن الأنظمة والقوانين ويخرج عن آداب وضوابط الخطاب الديني تتم محاسبته، وتمت محاسبة عدد من الأئمة والخطباء بغض النظر عن كونهم سنة أم شيعة، والأمر ذاته ينطبق على الأفراد، فالكل من المعنيتين من الأفراد والخطباء، إذا كان يدخل في اختصاص الشؤون الإسلامية، فإن وزارة العدل لا تتوانى ولا تردد في اتخاذ الإجراءات المناسبة لمحاربة مثل هذه الظواهر المرضية الاجتماعية».

وبشكل صريح، قال الوكيل: «هذه الكلمات مجرمة في البحرين، مثل إلقاء كلمات التكفير أو الإزدراء، كاستخدام مفردات النواصب والرافضة، وكل كلمة فيها إزدراء وتنتفا في مع القيم الدينية والأخلاقية هي مجرمة وغير مقبولة، أما العقوبة فتحدد حسب التحقيق الذي يصدر في ذلك، وحسب نوعها وشدتها».

ورداً على الحاجة للمزيد من الخطوات في هذا الصدد، قال المفتاح: «هذا المنتدى يريد أن يعالج هذه الظواهر المرضية، التي يعاني منها بعض المسلمين ممن يريدون إقصاء الآخر وممارسة العنف ضده، وهذه الوثيقة أو صحيفة المدينة أكدت على التعايش ما بين الجميع».

وأضاف «نحن من خلال هذا المنتدى نريد أن نرتقي بفكر المسلمين، فالمسلمون عاشوا منذ قرون بعيدة في زمن النبي (ص) بهذا الرقي بهذه الصحيفة التي حافظت على التعايش والعدالة وحفظت الحقوق وبينت المسؤولية، بل ومنعت التعدي على غير المسلمين، فكيف بنا اليوم نرى هذا التردّي في الفكر الإسلامي لدى البعض، ولا نعمم، لكننا نراه لدى البعض من هذه الجماعات المتطرفة والطائفية المتعصبة المتشددة، وهذا المنتدى يعالج ذلك ويقصد بذلك الأئمة والخطباء والوعاظ لنبين لهم بكل جلاء بأن هذا بعيد كل البعد عن الإسلام».

ورداً على سؤال بشأن الخطوات العملية لاستعادة صيغة الاعتدال هذه، أجاب «إذا تكلمنا عن جهود الوزارة، فقد تم اتخاذ عدد من القرارات وصدرت أنظمة تضبط مسار الوعظ والإرشاد وصدر أيضاً قرار ضوابط وأداب الخطاب الديني، بحيث يجب على من يعتلي المنبر أو يقوم بالخطابة والوعظ أن يلتزم بأداب الخطاب الديني حتى لا يعتدي أحد على أحد وحتى لا يخرج أو يشذ في الطرح أحد الخطباء، وإذا ما خالف فتنخذ الإجراءات المناسبة إما عن طريق المناصحة أو عن طريق التنبية أو عن طريق التحقيق الداخلي بالتنسيق مع الأوقاف، أو حتى لو وصل الأمر إلى التحقيق من خلال النيابة العامة في حال كان الطرح كبيراً أو فيه تعد كبير على الآخرين أو فيه تجن على الإسلام والمسلمين فيالإمكان أن يصل إلى حد المنع».

وأضاف «وبالفعل، هناك منع لعدد من الخطباء، منهم منع مؤقت ومنهم منع غير مؤقت، وكل على حسب الطرح وشدته، والقرار بشأن ذلك يعود للجهات المعنية في النيابة والقضاء»، وتابع «هنالك بالفعل من تم منعه، وهناك من تم إرجاعه بعد أن وقع على آداب الخطاب الديني وهذا حفظ لما ورد في ميثاق العمل الوطني، وما ورد في وثيقة المدينة فنحن نعيش في حضارة اسلامية راقية رفيعة ونبيلة وحين يقدم هؤلاء على التجاوز فلا بد أن يواجهوا بالطريقة المثلى».

وبشأن ما تم إنجازه على صعيد إصلاح المنبر الديني وخطابه، قال: «نعم، ما تم إنجازه كبير، وهناك عدة إجراءات صدرت، إلى جانب التثقيف والتوعية من منتديات ومؤتمرات ومحاضرات ولقاءات، حتى على شكل يومي وأسبوعي بالتنسيق مع الأوقاف، وهناك إجراءات قانونية كذلك».

الأمين لـ «الوسط»: أذع السنة والشريعة وثيقة مكة المكرمة

وضمن الحضور والمشاركين في المنتدى، كان عالم الدين اللبناني السيد علي الأمين، والذي قال في تصريح لافت لـ «الوسط»، لحظة رده على سؤال افتراضي بشأن طريقة تعاطي وثيقة المدينة مع ثنائية (السنة - الشيعة)، فيما لو صدرت في الوقت الحالي.

يقول الأمين: «اعتقادي أن بحث هذه الوثيقة يجب أن يعقد في مكة المكرمة، وشخصياً دعوت بعض الدول الإسلامية لأن تدعو لمكة المكرمة وصولاً لأن نقول (وثيقة مكة المكرمة) التي تتعاطى معنا كما تتعاطى معنا معنا النبي (ص) عندما أذى بين المسلمين والأنصار، والأنا لبد أن نذكر بأننا (السنة والشيعة) إخوة في دين الله، وعليهم أن يعودوا لكتاب الله وسنة نبيه، فالصراع على الدنيا والسلطة هو الذي يفرق بين هؤلاء وخصوصاً أولئك الذين يستغلون الدين أو المذهب من أجل اصطفايات طائفية لتحصيل مطالب سياسية».

وبشأن السبيل لأن يتجاوز المنتدى حالة التنظير والانتقال للجانب العملي، قال الأمين: «لا شك بأن وزارة العدل أرادت من هذا المنتدى بعث رسالة بشأن القيم والمبادئ التي تجمع المواطنين في وطنهم متجاوزة الانتماعات الدينية والعرقية وأرادت بذلك أن تنشر هذا الوعي ليس فقط في البحرين، وإنما في عموم العالم الإسلامي وأن تبين الصورة التي جاء بها الإسلام، صورة التسامح والاعتدال واجتماع الكلمة بما يشكل الوحدة الوطنية، أما هذه الصور التي تراها من صور التطرف فتنتافي مع ما جاء به الإسلام من تسامح واعتدال».

وفي الحديث عن المخرج من المأزق الذي يعيشه المسلمون اليوم، قال: «المشكلة ليست مشكلة ناشئة من النصوص وقراءة النصوص وان كان لابد لنا من إعادة قراءة لها، لكن باعتقادي أن المشكلة القائمة ليست في النصوص وإنما في النفوس، النفوس التي تنزع باتجاه السلطة والوصول لها بكل وسيلة من الوسائل، وهي تحاول أن تستغل الدين من أجل أن تصل للسلطة وتسفك الدماء».

وأضاف «أنا لا أرى أن المشكلة في النصوص، بل في هذه النفوس التي فهمت النصوص فهماً مغلوطين بقصد أو بغير قصد لكن كله من أجل أن توظف هذا من أجل أن تصل إلى السلطة، بالوسائل غير المشروعة»، واستدرك «نحن لا نقول إنه ليس لهم حق في الوصول إلى السلطة، فليصلوا إلى السلطة ولكن بالوسائل المشروعة، لا بوسائل العنف والأرهاب والقتل والتدمير والتفجير، لذلك فإن المطلوب من دولنا أن تقيم العدالة في أوطانها وتبسط سلطة القانون وتضرب بيد من حديد على يد أولئك العابثين بالأمن والذين يهددون الناس، فهذه هي الوسيلة التي ينبغي أن يحاربوا بها، إضافة إلى مثل هذه المؤتمرات والمدارس وإصلاح التعليم التي تنشر ثقافة الوطنية والاعتدال والتسامح».

وعن دور الحكومات بشأن تعزيز مفهوم المواطنة، في ظل تفشي حالة الدكتاتورية في عموم المنطقة العربية، رد الأمين «حيث تمارس مثل هذه الدكتاتوريات والاستبدادات، طبعاً هي تكون حجة لأولئك، وخصوصاً قضية مثل قضية الشعب الفلسطيني والاستبداد الذي أصابه»، وأضاف «لا شك أن الدولة أيضاً عليها مسؤولية في أن تساعد المجتمعات على تحقيق العدالة التي تشكل تفسيها لعدم استغلال الأرباب والتطرف».

وتناول فضيلة أ.د محمد عبدالغفار الشريف في كلمته ماهية عقد المواطنة وآثاره، قائلاً إن التعارف ينتج عنه تعاون وترابط وقد نبه الله المسلمين بأنه لا يقوم مجتمع إلا على التعاون والتآلف والتكاتف، وعندما جاء الرسول ص إلى المدينة، بدأ بكتابة العقد وسمي عقداً وصحيفة واختلف متى كتبه، لكن أراد الرسول في هذه الوثيقة أن يحدد العلاقة بين المواطن والدولة، ومثلت تلك الوثيقة أول دستور وأول قانون خاص بين المواطنين والحكومة المتمثلة في الرسول ص، وكانت قانوناً عاماً في العلاقات الدولية في الحرب وكيفية علاقة المسلمين بغيرهم من الناس، وحدد في هذه الوثيقة علاقة المسلمين بعضهم ببعض، وكذلك علاقتهم بغيرهم من الديانات الأخرى حيث كان اليهود وبعض الوثنيين، ومن المسلمين الذين ليست لهم قبائل وجاءوا من خارج المدينة.

ولفت د الشريف إلى أن العلاقة بين تلك الطوائف بالمدينة مبنية على المسؤولية الفردية، فلا يجني أحد على قبيلته، وعلى عكس ما كان معروفاً لدى العرب في هذا الزمن مثل الأخذ بالثأر من أقرباء القتال، وقال إن الوثيقة أُنحت بحمل المسؤولية على الدولة ففي حدوث اختلاف رجعوا للرسول الذي مثل السلطة التنفيذية والقضائية، وحتى في عهد أبو بكر تم فصل السلطات حيث قال أيها الناس إني وليت عليكم وليس بخيركم وإذا أحسنتم فأعينوني وإذا أسأت فقوموني.

كتاب السنة الشيعية أمة واحدة

كتب الأستاذ جعفر الشايب / القطيف المملكة العربية السعودية

هذا عنوان لكتاب ثري وشامل ومعاصر يتناول موضوعاً غاية في الأهمية، لشخصية علمانية شيعية لبنانية عرفت بمواقفها الواضحة والجرئية تجاه القضايا السياسية والدينية المعاصرة، هو العلامة السيد علي الأمين.

المؤلف هو مرجع شيعي لبناني ومفتي صور وجبل عامل ومدرس لاصول الفقه وبحث الخارج (الاستدلال)، وداعية تعيش بين الطوائف اللبنانية ومقرب بين أتباع الديانات، وهو عضو مجلس حكماء المسلمين وهو منظمة دولية يرأسها شيخ الأزهر. له بحوث ومؤلفات علمية، كما وله منات الندوات الفكرية والمحاضرات في مختلف الدول العربية. يدعو العلامة الأمين إلى إلغاء التعليم الديني من المدارس الأكاديمية واستبداله بمنهج يعزز القيم والأخلاق، كما يدعو أيضاً إلى تنظيم المال الشرعي والانتقال في الحالة الدينية من مرجعية الفرد إلى مرجعية المؤسسة.

قدم الأمين العديد من الأطروحات الفكرية والسياسية تميزت بالاستقلالية والوضوح، وخاصة في عدة قضايا معاصرة شائكة كوضع المؤسسة الدينية ومنهجية قراءة الموروث، وحدود ولاية الفقهاء ونظرية الحكم، ومكانة الوطن في المنظومة الفكرية وصيغ العلاقة بين المواطنين والأنظمة السياسية.

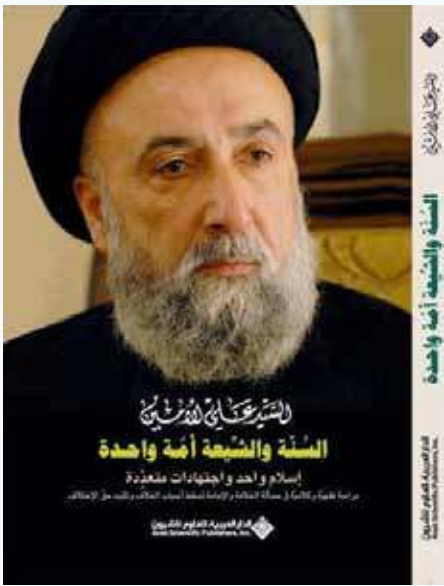
في مقابل اللغو واللغظ الذي يدور في النقاشات المذهبية وعبر القنوات الطائفية ومختلف وسائل الإعلام المتحيز، يأتي هذا الصوت المعتدل مع غيره من أصوات الاعتدال في الوسط الشيعي كي يعيد تأكيد المسلك العلمي والواعي في التعاطي مع الشأن المذهبي بين المسلمين. السيد الأمين يضع تعريفاً لكتابه المؤلف من ٢٣٨ صفحة والصادر في طبعته الثانية عام ٢٠١٥م، بأنه "دراسة فقهية وكلامية في مسألة الخلافة والإمامة تسقط أسباب الخلاف وتثبت حق الإختلاف، بحوث جادة في حوار التقريب بين المذاهب الإسلامية".

يناقش الكتاب عدة قضايا شائكة لدى الشيعة أبرزها قضية "الإمامة بين الدين والسياسة" نافياً أن يكون للإمامة المنصوص عليها لديهم أي علاقة بالشأن السياسي العام، وأنها مقتضرة على البعد الديني. ويراجع حول هذه القضية المفصلة العديد من النقولات والاستشهادات المتواترة ويناقشها بعلمية وموضوعية، ليفكك مفاهيم التولي والتبري والعديد من المواقف التاريخية ذات العلاقة.

يأخذ الكتاب في عرض هادئ ليسير منقولات التراث الشيعي واستدلالاته، ليضيف لها معانٍ أكثر معاصرة وواقعية ويقدم تفسيرات لبعض المواقف والحوادث التاريخية التي يستند عليها البعض كأدلة إثبات بينما يراها خلاف ذلك، حيث يضعها ضمن سياقها التاريخي بعيداً عن مسحة التقديس وتاطيرها ضمن اتجاهات محددة.

نصف الكتاب تقريبا يجمع حوارات للمؤلف مع العديد من القراء والمتابعين المهتمين حول مختلف القضايا والمواضيع الشائكة والمختلف عليها، والمطروحة بحدّة في قنوات التواصل. لكنه يبسط في الطرح ويجيب بوضوح وبصراحة حول مختلف هذه القضايا وبصورة مقنعة محاولاً توضيح مكانم الإشكالات القائمة، وتبسيط الطرح كي يكون مستوعباً ومقبولاً دون أي مجاملة أو لبس.

الكتاب يشكل إضافة مهمة في المكتبة الإسلامية ودعوة صادقة نحو الاعتدال، وعدم التشدد أو الانجرار لصراعات على أساس مذهبي وخاصة في ظل انتشار ظاهرة التكفير المتبادل وحالات الغلو والتمسك بالمقولات المتوارثة دون وعي. يأتي هذا الكتاب ليشكل بصيص من نور في آخر النفق المظلم التي نمر به جميعاً في هذه المرحلة، ويجيب بكل صراحة عن العديد من الإشكالات والقضايا المتداولة.



السنة والشيعية أمة واحدة

إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب ، شديد سواد الشعر ، لا يرى عليه أثر السفر ، ولا يعرفه منا أحد ، حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه ، ووضع كفيه على فخذيه ، وقال : يا محمد أخبرني عن الإسلام ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً » فالإيمان بالتوحيد والنبوة وما يلزم عنها من التصديق باليوم الآخر ورسول الله وملائكته والإيمان بالفرائض المذكورة والعمل بها هي أمور متفق عليها بين جميع المسلمين وتجمع بينهم على اختلاف مذاهبهم. وقد قال رسول الله عليه الصلاة والسلام لأسامة (هأ شققت قلبه ! عندما قتل رجلاً قال كلمة لا إله إلا الله) بزعم أنه قالها تقيّة لينجو بها من القتل.

فليست مشكلة المسلمين في اختلاف العلماء في مسألة أصبحت من ماضي التاريخ كمسألة الخلافة بعد رسول الله عليه الصلاة والسلام، ولا في اجتهادات فقهية مشروعة من أهل الإختصاص في كيفية الوضوء والصلاة أو في نسخ زواج المتعة وعدمه، ولا الإختلاف في ولادة الإمام المهدي وغير ذلك من المسائل التاريخية والإجتهادية التي لا تتنافى مع أصول الإسلام وأركانها التي تجمعهم، وإنما المشكلة في عدم اجتماع كلمتهم وتشقت صفوفهم وفي صراعات على السلطة والنفوذ، وقد جاء في الحديث (ما ذنبان ضاربان بأشد فتكاً في قطيع غنم من حب الرياسة في دين المسلم).

الثلاثاء نوفمبر ١٣، ٢٠١٢

أصول الإسلام والأمة الواحدة !

العلامة السيد علي الأمين

المسلمون أمة واحدة

ما تدل عليه آيات من القرآن الكريم وأحاديث السنّة النبويّة الشريفة وكلمات الفقهاء أن المسلمين على اختلاف مذاهبهم هم أمة واحدة لا تفرّق بينهم أسماء طوائفهم وعناوين مذاهبهم ولا اختلاف ألوانهم ولغاتهم، وقد سمّاهم خليل الله إبراهيم عليه السلام ب(المسلمين) كما جاء في القرآن الكريم قول الله (لملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل) وقول الله (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون).

فالمسلمون سنة وشيعة وعلى اختلاف مذاهبهم حنابلة ومالكية وشافعية وحنفية وجعفرية وزيدية وإسماعيلية وإباضية وغيرها من المذاهب الفقهية والصوفيّة ومسالك أهل العرفان والتوحيد هم أمة واحدة يجمعهم التوحيد في صلواتهم التي يتلون فيها قول الله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) فهم ليسوا من المشركين، وفي مساجدهم ويوتئهم قرآناً واحداً يقرؤون، وهم لقب رسول الله عليه الصلاة والسلام يزورون وفي مسجدهم يصلون لله وحده يعبدون، وإلى بيت الله يحجون، وفيه يجتمعون، وشهر الصيام يؤدون، وللزكاة هم فاعلون، وهم جميعاً بالأخرة يوقنون، وهم على اختلاف مذاهبهم فيما بينهم يتزاجون ويتوارثون ومن ذبائح بعضهم البعض يأكلون.

وقد ورد في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر، قال حدثني أبي عمر بن الخطاب :

قال : بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم ،

وأكد أن السيرة العملية أثبتت أن الرسول لم يتدخل في الأحوال الشخصية لليهود والآخرين وترك ذلك لهم إلا إذا رجعوا له ليحتكموا له، وقال إن الدولة الإسلامية في علاقتها، دولة أيديولوجية ولكنها مدنية ولم تكن دولة نيوقراطية يكون فيها الحاكم معصوماً، فالحاكم فيها ينتخب بإرادة الشعب ويحاسبه وحاله كحال أي إنسان، إلا أنه ينفذ القانون على الجميع بما فيهم نفسه، وحقوق المواطنة فيها تشمل واجبات المواطن الذي هو خفير على أمن البلد ومكتسباتها ويجب أن يشارك في ميزانية الدولة، والتي كانت تسمى الزكاة للمسلمين ولغيرهم الجزية، ولغت إلى أن الجزية كانت ربما أخف من الزكاة، التي كانت تحتسب عن الأطفال والنساء والعبيد، وهو ما لم ينطبق على الجزية.

وأكد الشريف أن الرسول ص أقام دولة العدل فاستطاع في فترة وجيزة أن ينشر الدين في العالم، وقال إن الذين يريدون قيام دولة الخلافة يستخدمون ميزاناً أعوج ولذلك لم يسلم من أذاهم مسلم أو غير مسلم لأنهم بنوا دولتهم على الجهل والكرامية. وقدم الشيخ الدكتور قيس محمد آل مبارك شرحاً للدولة المدنية الحديثة من منظور إسلامي، وقال إن كل بلد من بنود السلم والحرب والعلاقات الدولية منصوص عليها في كتب السنة والفقه للأئمة العظام، وقد اشتهرت صحيفة المدينة وثبت أصلها في الصحيحين، ووردت كثير من نصوصها ضمن أئمة السيرة، وتلقاها أهل العلم بالقبول فهي صحيحة لا إشكال في صحتها، وقد كانت تعتبر دستوراً بين المقيمين في المدينة على اختلاف أجناسهم وأعرافهم وأديانهم وعقائدهم، ونصت على أن الكفر ليس سبياً لقتل الناس والإساءة إليهم «الذي كالمسلم في ماله وعرضه» وأن العقوبة كانت الخروج عن النظام، مشيراً إلى أن الله جعل المرء مدنياً بالجملة وأن يعيش بين جماعة ينظمها نظام واحد، وأضاف قاتلاً: إن إباحة باب الاجتهاد فتحت علينا نيران، وهو فقه أجوف لا يستند إلى أصول ويؤدي إلى الفوضى التي وقعنا فيها.

وقدم فضيلة الشيخ عدنان القطان تعريفاً بالمواطن الصالح في كلمته إلا أنه أثنى على جهود وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف في تقديم منتدى مماثل، معرباً عن شكره إلى معالي وزير العدل الشيخ خالد بن علي آل خليفة، وقال إن المحبة للأوطان والانتماء للأمة والبلدان أمر غريزي وطبيعة طبع الله النفوس عليها، فحين يولد الإنسان في أرض وينشأ فيها ويحيا بين أهلها فإن فطرته تربطه بها ويحبها ولذلك جعل الموت دفاعاً عن الدين والوطن شهادة.

وأشار إلى وصف المواطن في مقاصد الشريعة، بأنه كل إنسان نشأ في وطن يعيش فيه ويتحمل الجميع واجب الذود عن أراضيه ومن يخالف ذلك وينتهكه فهو منتهك لعهد المواطنة والمستخلفين معه في الوطن، وأن المواطن الصالح هو الذي يراعي حقوق دينه ووطنه ومجتمعه وولادة أمره، وأن المواطنة الصالحة تتمثل في الشعور بالانتماء للوطن وبذل الغالي والرخيص فداءً لترابه.

كما أشار الشيخ القطان إلى أن المواطن الصالح المحب لوطنه، يلتزم بتعاليم دينه ويسمع ويطيع لولادة أمره في غير معصية الله ويحافظ على مكتسبات الوطن ويحافظ على أمنه ويتكاتف ويتعايش مع مكونات الوطن فينصمى لكل من يريد النيل من الاستقرار والأمن بالوطن، وينشر الأمل ويجدد الثقة بوطنه وقياداته والمقيمين فيه ومجتمعه، ويحافظ على البلاد وأنظمتها ويؤلف بين القلوب ويدعو لتوحيد الصفوف وينأى عن العصبية والطائفية ويدعو للمحبة والوئام

وقال القطان إن كل إنسان ينشئ أسرة صالحة ويغرز في قلوبها حب وطنهم وقياداتهم ويحذرهم من غلاة التشدد والتطرف هو مواطن صالح، وكذلك هو الموظف والمسؤول الذي يساعد الجميع ويحافظ على المال العام، هو المعلم الذي يبني الأجيال، والعالم والخطيب والداعية والواعظ الذي يحثى الحقائق وينقل الكلمة الصادقة ويدعو للتخلي بالقيم والأخلاق ولا يحرض ولا يشوش، وهو ذاك الكاتب والصحفي والإعلامي والحقوقي الذي يحثى الحقيقة ولا يدلس ويكذب ولا يستقوي بالخارج ليضرب الداخل ويحرص على بلده من النيل الخارجي، وأكد أن كل مواطن هو حارس على المجتمع. وتطرق فضيلة الشيخ محمد حسن عبدالمهدي إلى التحديات التي تواجه الوحدة الوطنية، مشدداً على أنها القاعد الكبرى لنماء الوطن ووحده ومن خلالها تتشكل، وقال إن ضعف الوحدة الوطنية ينبى عن ضعف الوطن، وقدم تعريفات للوحدة من منظور المجتمعات المتنوعة واختلاف تعريفاتها، وأوضح أنها تتفق حول وجود الترابط بعيداً عن الاختلافات المتنوعة مع عدم الغاء خصوصية وأفكار كل جماعة وعدم تقديمها أمام المصلحة العليا للوطن.

وأكد عبدالمهدي على أن الإسلام هو أول من أصل لمفهوم الوطنية بمفهومها الواسع، وأولى الوحدة الوطنية أهمية كبيرة حين قال « لا فرق بين أبيض ولا أسود ولا غني ولا فقير » وأن التفاضل بالقوى والعمل الصالح، لافتاً إلى أن الوثيقة نصت على البر وحسن الجوار والإنصاف.

وقدم د مال الله الحمادي مقارنة بين أحكام ميثاق العمل الوطني وعلاقتها بوثيقة المدينة، مشيراً إلى أن الميثاق مثل نمط حياة جديد لشعب البحرين وخطوة مدروسة وحكيمة من جلالة الملك نحو الانتقال بالبحرين للدول العريقة فحرص جلالته على مشاركة الشعب في القيادة، وكرس - من خلال الميثاق - أسس الوحدة الوطنية نتيجة قيامه على أسس الود والتلاحم والرغبة في تطوير نمط الحياة وتوفير سبل الحياة الكريمة وقال إنه يعتبر صفحة بيضاء في تاريخ البحرين.

واستعرض الدكتور مال الله الحمادي تاريخ ميثاق العمل الوطني حين رفع في العشر الأواخر من شهر رمضان فسمي وقتها بوثيقة رمضان، مشيراً إلى أن الميثاق استقى بنوده من وثيقة المدينة، والتي تمثلت في حرية العقيدة والتعايش مع الآخرين ومشاركتهم في بناء الدولة، حيث اعتبرت وثيقة المدينة العدل والمساواة من اسس استقرار المجتمع، فيما جاء في ميثاق العمل الوطني ما ورد بالمقومات المجتمع، من حيث كفالة الحريات الشخصية والمساواة وأن يقع على الدولة عبء كفالتها للجميع. كما لفت إلى مبدأ سيادة القانون في وثيقة المدينة، وما ورد بأنه لا يحل لمؤمن أن يأوي مجرماً، كما أقرت

الوثيقة مبدأ قضائي وهو المسؤولية الجنائية الشخصية، بينما جاءت بنود ميثاق العمل الوطني لتؤكد على أن المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم، وأن العقوبة شخصية والمتهم بريء إلى أن تثبت إدانته.

وورد بوثيقة المدينة مبدأ الحرية الاقتصادية والدفاع المشترك والتي استفادها ميثاق العمل الوطني في بنوده بهذا الشأن فيما يتعلق بحرية التعبير أو النشر والبحث العلمي وحرية تكوين الجمعيات.

كلمة سماحة العلامة السيد علي الأمين

في منتدى "وثيقة المدينة - عقد المواطنة الأول" الذي أقامته وزارة العدل والشؤون الإسلامية في مملكة البحرين



المشترك فيما بينهم، وقد نظرت هذه الوثيقة إلى الجميع على أنهم متساوون بما في ذلك اليهود وقد تضمنت وثيقة العهد الجديد عدداً اجتماعياً أرسى قواعد الأخوة بين المهاجرين والأنصار وحافظ على العيش المشترك بين المسلمين واليهود وغيرهم من العرب الذين لم يؤمنوا بالرسالة بعد. وأعطتهم الوثيقة المساواة مع المسلمين في المصالح العامة وكفلت لهم حقوقهم على قاعدة التعايش مع الشريك في الوطن الاستفادة من قوله تعالى: (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وتسخطوا إليهم إن الله يحب المقسطين).

وقد جعل النبي من التعدد الديني والانقسام القبلي بالوثيقة مناخاً للوحدة والإنسجام، وكان التحدي الأكبر أمام تكوين المجتمع يتمثل في تحقيق هذه الوحدة التي تشكل الأساس لقيامه المجتمع ونهوضه واستمراره، وقد عبر القرآن الكريم عن النجاح في هذا التحدي بأنه نعمة الله التي يجب أن يذكرها وأن يبقوا متمسكين بها، كما في قول الله تعالى (واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً).

وبالعدالة في المجتمع زرع المحبة والإلفة بين أبنائه وهذا ما يعزز الوحدة الوطنية التي تقوم على المحبة والأخوة، كما فعل النبي (ص) الذي صنع الأخوة بين المهاجرين والأنصار وصنع المحبة بين المسلمين وغيرهم من خلال العدالة، قال الشاعر:

هو الحب بين الناس يجمع بينهم:
وتيزدهر الدنيا به وتقوم
فما بُنيت إلا على الحب أمة
ولا عز إلا بالحنان زعيم
وما بعد نعماء المحبة جنة
وما بعد شحناء النفوس جحيم

فأنت عندما تقول (الإنسان الآخر) أو (غربي) فهذا يعني وجود المختلف عنك وهو ليس بالضرورة المختلف معك وإن اختلفت الآراء والأفكار والمعتقدات فأحداً كما يساويه الآخر في الإنسانية التي كانت مصدراً للمساواة في الحقوق وقاعدة للعدالة كما تقدم ذلك من الآيات السابقة الذكر. وعندما تقول أعيش مع غربي أو غربي يعيش معي فهذا يعني وجود شريك لك في العيش والوطن وفيما يستتبعه ذلك من حقوق وواجبات، وعندئذ يخاطبك الحديث: (أحب لغيرك ما تحب لنفسك واكره لغيرك ما تكره لنفسك).

ولذلك يمكن القول أن وثيقة المدينة المنورة كانت عدداً اجتماعياً نظر إلى الذين يعيشون معاً على أنهم متساوون في المواطنة ومستلزماتها بعيداً عن خصائص الدين والمعتقد. ويؤيد هذا المعنى الذي تقدم من المساواة ما ورد في السنة النبوية الشريفة عن رسول الله عليه الصلاة والسلام: (الناس سواسية كأسنان المشط) و (الخلق كلهم عيال الله وأحبهم إليه أنفعهم لعياله) و (لا فضل لأحمر على أصفر ولا لأبيض على أسود ولا لعربي على أعجمي إلا بالتقوى). فإن المواطنين قد يختلفون في أصول أعرافهم وأديانهم وانتماءاتهم لكن المشترك بينهم في الوطن الواحد هي المواطنة وهم فيها على حد سواء.

وبعبارة أخرى إن هذه النصوص وأمثالها مع شمولها لإزالة الفوارق بين شعب وآخر لا يعيشان معاً وبين أمة وأخرى بعيدة عنها ولا توجد بينهما علاقات فكيف بالشعب الواحد والأمة الواحدة التي يعيش أبنائها بعضهم مع البعض الآخر في وطن واحد؟ فإن اعتماد ما يجمعهم في هذه الحالة يكون هو الأولى بالاعتماد والانتماء في نظام الحياة معاً والعلاقات المشتركة.

والمواطنون هم المعبر عنهم في الفقه السياسي بالرعية كما جاء في جملة من النصوص الدينية منها: (لكم راع ولكم مسؤول عن رعيته، الإمام راع ومسؤول عن رعيته...) و (كل سائس إمام).. ومما يكشف عن إطلاق كلمة الرعية على المواطنين على حد سواء وإن اختلفت انتماءاتهم الدينية ما ورد في كتاب الإمام علي إلى مالك الأشتر عندما ولّاه على أهل مصر وفيهم المسيحيون الأقباط من غير المسلمين (أشعر قلبك المحبة للرعية واللفظ بهم والعطف عليهم ولا تكونن سبباً ضارياً تغتمت أكلهم فإنهم صنفاً (أي الرعية، المواطنون) إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق) وقوله: (وليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق وأعمها في العدل وأجمعها لرضى الرعية). ولا شك بأن العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات الوطنية هي الأجمع لرضى الرعية (المواطنين)، وهذا يعني أن الحقوق المنبثقة عن الشراكة في العيش والوطن لا يتم توزيعها على أساس ديني وطائفي وإنما على أساس من الإنسانية التي يتساوى فيها الجميع وعلى أساس من الشراكة الوطنية التي جعلت منهم رعية واحدة يستحقون الرعاية والحماية بلا تفاوت وهذا ما نعنيه ونقصده بالمواطنة التي يقوم عليها النظام السياسي الذي يساوي في تشريعاته وأحكامه وقوانينه بين المواطنين مع حق احتفاظ كل فرد أو جماعة بالخصوصيات الدينية والسياسية التي لا تتنافى مع العقد الاجتماعي الذي قامت عليه قواعد النظام.

وهذا ما تضمنه ميثاق العمل الوطني الذي قدمه جلالة الملك حمد للإصلاح فهو يشتمل على المبادئ الداعية لترسيخ الوحدة الوطنية إنطلاقاً من العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات.

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

إن السؤال الذي يطرح نفسه عندما تعدد الجماعات والأفراد، وعندما تعدد الثقافات والأديان هو عن الصيغة العملية التي يمكن الاعتماد عليها في الجمع بين هذه الأفراد والجماعات التي اختلفت في الهوية الدينية والثقافية، لأن التعددية هي مظنة للخلاف والصراع، ودفعاً لأضرار الخلاف وأخطار الصراع وقع البحث عن السبل التي تؤدي إلى انتظام هذه المجموعات في إطار واحد يجمعها ويشكل مرجعية لها لفض ما يمكن أن يقع من نزاعات فيما بينها، تحفظ حقوقها وتضمن استمراريتها. فهل من قاسم مشترك يجتمعون إليه ويأوون إلى كنفه، يصون لهم وحدتهم وجماعتهم ويعطيهم الحق في الاحتفاظ بخصوصيات التعددية الدينية والثقافية والقبلية والعرقية؟

هذا هو التساؤل الذي حاول الكثيرون من علماء الاجتماع والسياسة والقادة المصلحين الإجابة عليه، مستفيدين في ذلك من تجارب الحكم وأشكاله المتعددة التي مرت على المجتمعات البشرية التعددية حيث لا يكاد يخلو وطن من الأوطان، ولا شعب من الشعوب، ولا أمة من الأمم من خصوصية التعدد في الثقافات والقبائل والأديان والآراء والأفكار وغيرها من الأمور.

والصيغة التي توصل إليها جمع من العلماء والمفكرين وطبقتها دول عديدة في العصر الحديث هي الصيغة المعتمدة على عقد المواطنة التي يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات بعيداً عن الانتماءات الدينية والثقافية وغيرها من موجبات التعدد والاختلاف بين الأفراد والجماعات.

وقد يرى البعض أن صيغة العيش القائمة على عقد المواطنة هي من إنتاج الفكر المعاصر، وقد ينظر آخرون إلى أن القول بها هو تقليد للغرب، فلا تصح الدعوة إليها ولا العمل بها!

ولكن الناظر بانصاف إلى تجربة الإسلام الأولى يرى أن هذه القاعدة كانت موجودة فيها بضمونها، وإن لم يكن التعبير عنها بالألفاظ المتداولة اليوم، فإن وثيقة المدينة المنورة التي حصلت بعد وصول الرسول إلى المدينة وبرزت ظاهرة التعددية الدينية فيها من خلال المهاجرين والأنصار الذين آمنوا بالإسلام الرسالة الجديدة مع وجود مؤمنين بالديانة اليهودية السابقة على الإسلام وغيرها إلى جانب التركيبة القبلية التي كانت قائمة، تدلنا - هذه الوثيقة - من خلال بنودها على بداية ولادة جديدة لصيغة ينتظم فيها المجتمع التعددي تقوم على أساس التعاون بين مكوناته المختلفة.

وقد ورد في بنودها أن المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب (المدينة) ومن تبعهم على اختلاف انتماءاتهم القبلية والمناطية هم أمة واحدة، وأن مرجعيتهم فيما يختلفون فيه إلى الله ورسوله، وإن اليهود على تعدد قبائلهم ومواليهم هم أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم ومواليهم وأنفسهم، إلا من ظلم وأثم، وأنه لا يكسب كاسب إلا على نفسه، وإن على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم، وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين، وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم، وإنه لم يأتهم امرؤ بحليفه، وإن النصر للمظلوم، وإن النصر بينهم على من دهم يثرب، وإن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم، وأنه من خرج آمن ومن قعد آمن بالمدينة إلا من ظلم وأثم، وأنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة وآمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثاً ولا يؤويه، وأنه من نصره أو آواه فإن عليه لعنة الله وغضبه إلى يوم القيامة. ومن الواضح أن هذه البنود تشكل منطلقاً وقاعدة للعيش المشترك في ظل التعددية والتنوع، وهذا ما ينطبق على المعنى المعاصر المقصود من المواطنة والهوية الوطنية الجامعة لكل المواطنين.

ويضاف إلى هذه الوثيقة التعاقدية بين مكونات المجتمع أن المستفاد من ظاهر جملة من الآيات القرآنية ومن السنة النبوية الشريفة وسيرتها أن بناء المجتمعات والأوطان يعتمد على الأمور التي تشترك فيها جميع المكونات في المجتمع والوطن وهي التي تكون منشأ لحقوق الأفراد والجماعات المتواجدة فيه، وهذا ما ينسجم مع اعتماد الهوية الوطنية التي يحملها الفرد بصفته مواطناً يشترك معه غيره من الأفراد والجماعات في هذه الصفة، وهذه الأمور تكون منشأ لتبوت الواجبات عليه وعليهم تجاه الوطن والمجتمع.

العدالة والمساواة

وليس في الإسلام ما يتنافى مع اعتماد المواطنة قاعدة في نظام الحكم والإدارة وتوزيع الحقوق والواجبات بعدالة ومساواة بين المواطنين مع اختلاف هوياتهم الدينية والثقافية بل يعد اعتماد هذا الأمر موافقاً لقاعدة العدل والإنصاف المستفادة من آيات عديدة منها قوله تعالى (وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) وقوله تعالى: (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى)

ولا شك بأن العدالة المأمور بها في الآيات القرآنية منبثقة عن المساواة التي ينظر إليها القرآن الكريم على أنها موجودة بين جميع بني البشر الذين كرمهم الله تعالى بقوله: (ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً).

وقد عبر عن المساواة فيما بينهم بقوله تعالى: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم).

وقوله تعالى: (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة). ويبدو أيضاً أن هذه المساواة في منشأ الخلق كانت مصدراً للمساواة في الحقوق الإنسانية التي ارتكزت عليها أحكام العدالة.

وإذا كانت المواطنة تعني المساواة بين المواطنين في اكتساب الهوية الوطنية التي كانت مصدراً للحقوق الوطنية، فهي تقع مورداً لتطبيق الآيات عليها، وهذا ما قامت عليه وثيقة المدينة المنورة التي تقدمت الإشارة إليها، وقد كانت المدينة موطناً للأوس والخزرج واليهود والمهاجرين والأنصار، وقد كانت الهوية الدينية مختلفة بين هؤلاء ولكن عقد المواطنة جعل الوحدة الوطنية هي الجامع



لبنان المهده

■ إذا كان تهريب الحرب الأهلية والفتنة إلى خارج لبنان أمراً واقعاً، هل يمكن الاستمرار في ذلك، وكيف يمكن الابتعاد عن الفتن المذهبية؟

– إن تدخل حزب الله في القتال على الأراضي السورية هو من أسباب الاحتقان الطائفية في المنطقة عموماً وفي لبنان خصوصاً، وهذا لا يبعد شبح الحرب الأهلية والفتن المذهبية عن لبنان، لأن استمرار تدخله العسكري في سوريا سيزيد من حدة هذه الاحتقانات المذهبية، ولا يمكن أن نبعث خطر اندلاع الفتنة المذهبية عن لبنان إلا من خلال قيام الدولة اللبنانية ببسط كامل سلطتها على كامل أراضيها، وبالتطبيق العملي لإعلانها عن سياسة النأي بالنفس عن الأحداث السورية، وهذا لا يكون إلا بحماية الحدود اللبنانية ومنع خروج السلاح والمسلحين من لبنان وإليه.

تنظيم السلك الديني

■ يتحدث البعض عن فوضوية الفتاوى والاجتهادات الدينية وخروجها على المؤسسات الدينية الرسمية في الدول. كيف يمكن إعادة المستجيبين إلى هذه الفتاوى والتعصب الطائفي إلى السوية الاجتماعية والأخلاقية والدينية؟

– إن إضعاف مرجعية فتاوى التحريض الطائفي والمذهبي تحصل من خلال دعم الدول لأصحاب خطاب الاعتدال والعمل على تنظيم السلك الديني بوضع مؤهلات للانتماء إليه، والقيام بإصلاح مناهج التعليم في المعاهد الدينية وفي المدارس الأكاديمية بإلغاء التعليم الديني فيها من خلال الاعتماد على الكتاب الديني الموحد الذي يتحدث عن مشتركات المذاهب والأديان الجامعة للفضائل الإنسانية والتي تعزز الوحدة الوطنية، وهو ما يسمى بكتاب التربية الدينية والوطنية.

بين السياسة والدين

■ الإسلام السياسي والطائفية في البلدان العربية أين يلتقيان وأين يفترقان؟

– من خلال التجارب التي حصلت من الأحزاب التي تقوم على أساس ديني أو طائفي تبين لنا أنها تسهم في الفرز الديني والطائفي للمجتمع بالشكل الذي يعرضه للنزاعات الداخلية من خلال ما تحدثه من اصطفايات طائفية لانتزاع مكاسب السلطة والحكم باسم الدين أو الطائفة. وهذا ما وقعت فيه معظم الأحزاب الدينية التي قامت على أساس الدعوة الدينية الجامعة، ثم انغمست بالصراع على السلطة ومكاسبها. ولذلك قد دعوت الدول في مجتمعاتنا إلى إعادة النظر في تشكيل الأحزاب السياسية وإصدار القوانين التي تمنع تشكيلها على أسس دينية أو مذهبية. فتدريس المذاهب والأديان هو مهمة المعاهد والمعابد الدينية وليس مهمة الأحزاب السياسية التي ينحصر دورها بالعمل السياسي القائم على أساس البرامج الإصلاحية للدولة ومؤسساتها التي تدعو إلى تحقيق مطالب المواطنين في التقدم والاستقرار وصون حقوقهم مع المحافظة على الوحدة الوطنية والعيش المشترك.

رجال الدين والأحزاب

■ كيف ترى انخراط رجال الدين في السياسة، وتحول بعضهم إلى دعاة ومحرضين سياسيين؟

– المطلوب من رجال الدين أن يكونوا دعاة للإصلاح والوحدة، وأن يعملوا على ما يجمع الكلمة والتحذير من مخاطر الفتن في المجتمع، وأن يكونوا من المتمسكين بخط الوسطية والاعتدال الذي دعت إليه الرسالات السماوية، ولا يمكنهم القيام بهذا الدور إلا بالابتعاد عن الانخراط في الأحزاب السياسية، لأن الانتماء إلى الأحزاب يدفع إلى التعصب إلى آرائها ومواقفها، ويدخل أصحابها في صراعات السلطة والانقسامات في المجتمع. وهذا مما يضعف دعوتهم ومكانتهم في النفوس، وينعكس ذلك تشويهاً لصورة الدين، فالعلماء هم ورثة الأنبياء، والأنبياء كانوا دعاة للالفة والوئام، ولم يكونوا دعاة للفرقة والانقسام.

القبس الكويتية:

السيد علي الأمين:

إيران تحتكر التشيع السياسي والدول تهمل الشيعة المعتدلين

بيروت - انديرا مطر - | - القبس الكويتية

منذ سقوط جدار برلين وقيام ما سمي بثورات الربيع في الدول التي كانت خاضعة للنفوذ السوفيتي، سابقاً، ظهر عالم أحادي القطب، وبدا أن الديمقراطية الليبرالية انتصرت، وحلت فكرة العولمة بعودة التعايش وفق نظام منفتح موحد المعايير. بيد أنه ما لبثت ظاهرة صراع الهويات أن انفجرت في أوروبا نفسها. وفي عالمنا العربي برزت النزعات الطائفية وبمحاذاتها صراع الإسلام السياسي مع الدولة الحديثة. زادت حدة هذا الصراع إلى درجة تمزيق الدولة أشلاء، وتهديد السلم الاجتماعي واضطهاد الأقليات بصورة غير مسبوقة أفضت إلى موجات من الهجرات، ومن تفرغ المجتمعات من تنوعها، أو تحويل هذا التنوع نفسه إلى عصبيات منغلقة، لكنها قابلة للاشتعال والتفجر. فشلت ثورات الربيع العربي في إحلال صيغ ديمقراطية متطورة تسهم في ترسيخ دولة المواطنة ما يعود في قسم منه إلى دور الإسلام السياسي في تحويل مسارها. والقبس تفتح هذه الملفات الشائكة بمساهمة عدد من المفكرين يشتركون في تحليل الوضع القائم ووضع صيغة للتعايش والسلم الأهلي وتدعيم مفهوم عقلاني للدولة.

العلامة اللبناني السيد علي الأمين مرجع ديني شيعي وعضو مجلس حكماء المسلمين. درس على يد عدد من مراجع الدين في النجف الأشرف في العراق في سبعينات القرن الماضي، وتخرج عالماً مدرساً لمادتي الفقه وأصوله.

ويعد الأمين اليوم من أبرز الوجوه الشيعية الداعية لنبذ العنف والتحريض الطائفي، وهو من دعاة الحوار والعيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين، ومن دعاة الوحدة الإسلامية والحوار بين المذاهب والأديان. للأمين مواقف صريحة ضد تصدير ولاية الفقيه إلى شعوب المنطقة ويدعو إلى حصرها داخل إيران.

في اطلالة على سيرة الأمين الشخصية، نعرف أنه ترأس حوزة المعهد الشرعي في حي السلم في ضاحية بيروت الجنوبية، ودرس أصول الفقه للعديد من طلبة العلوم الدينية. بدأ التباين بينه وبين حزب الله منذ الثمانينات، وبالتحديد منذ اعتراضه على خطف الرهائن الأجانب. ترك الأمين بيروت وأقام في مدينة صور حيث أنشأ معهداً للعلوم الدينية أطلق عليه اسم «معهد الامام الصدر للدراسات الإسلامية». شغل منصب الإفتاء في صور وجبل عامل. وعارض اجتياح قوى الأمر الواقع المسلح ببيروت في ٢٠٠٨ رفضاً للسكوت على ما يجري من هيمنة وتسلط على مشروع الدولة، فعزل من منصبه.

تعرض الأمين لتهديدات وهجوم على بيته ومقره في مدينة صور في العام ٢٠٠٨ فهجرت بيته وعاد إلى بيروت. للأمين مؤلفات عدة منها «السنة والشيعية امة واحدة، إسلام واحد واجتهادات متعددة»، «ولاية الدولة ودولة الفقيه»، «خطاب الاعتدال في مواجهة ثقافة التطرف والإرهاب». له أبحاث كثيرة في مادة أصول الفقه وبحث الخارج وداعية تعايش بين الطوائف اللبنانية. وشارك في مؤتمرات وندوات فكرية كثيرة لنشر الوعي الديني وخطاب الاعتدال ونبذ الكراهية والتعصب والتطرف والإرهاب.

يحمل الأمين مسؤولية العنف الحالي في بعض الدول العربية إلى الأنظمة الدكتاتورية التي اعتمدت في حكمها على اندرعها الأمنية والعسكرية وغيبت الحرية والعدالة الاجتماعية. ويقول لـ القبس إن تدخل حزب الله في سوريا يزيد الاحتقانات الطائفية في لبنان والعالم العربي، ولا يرى حلاً إلا بإقامة دولة تنفذ فعلياً سياسة النأي بالنفس ويأسف لكون المستقلين الشيعة غير محتضنين من دولهم ما يجعل صوتهم مغيباً.

القبس التقت السيد علي الأمين وكان معه هذا الحوار:

صنع في إيران

■ لك رأي حول ولاية الفقيه تدعو فيه إلى إبقاء هذه الولاية ضمن الحدود الإيرانية ولا تتعداها إلى الشيعة العرب. هل ثمة طائفة شيعية مستقلة اليوم عن المؤسسة الرسمية الإيرانية؟

– لقد ناقشت نظرية ولاية الفقيه على المستوى الفقهي في كتاب «ولاية الدولة ودولة الفقيه»، ووقفت ضدها بالمعنى السياسي منذ ثمانينات القرن الماضي، وقلت إن النظام الإيراني تنحصر ولايته السياسية على شعبه الذي اختاره، وليس له ولاية على غيره من الشعوب، فإذا اختار الشعب الإيراني حاكماً وكان عالماً فقيهاً فهذا لا يعني امتداد ولايته السياسية على شعوب دول أخرى لم يكن لها حق المشاركة في اختياره، وقلت إن ولاية الفقيه ليست عقيدة دينية وإنما هي مسألة فرعية فقهية وهي موضع خلاف كبير بين الفقهاء، وهناك كثيرون مخالفون لها بالمعنى السياسي في الطائفة الشيعية داخل إيران وخارجها. ولا يصح

نفاضة
4.02.2025 - 14:48 - 30 مايو 2017 - السنة 46 - العدد 15004 - إثنين

السيد علي الأمين

إيران تحتكر التشيع السياسي والدول تهمل الشيعة المعتدلين

منذ سقوط جدار برلين وقيام ما سمي بثورات الربيع في الدول التي كانت خاضعة للنفوذ السوفيتي، سابقاً، ظهر عالم أحادي القطب، وبدا أن الديمقراطية الليبرالية انتصرت، وحلت فكرة العولمة بعودة التعايش وفق نظام منفتح موحد المعايير. بيد أنه ما لبثت ظاهرة صراع الهويات أن انفجرت في أوروبا نفسها. وفي عالمنا العربي برزت النزعات الطائفية وبمحاذاتها صراع الإسلام السياسي مع الدولة الحديثة. زادت حدة هذا الصراع إلى درجة تمزيق الدولة أشلاء، وتهديد السلم الاجتماعي واضطهاد الأقليات بصورة غير مسبوقة أفضت إلى موجات من الهجرات، ومن تفرغ المجتمعات من تنوعها، أو تحويل هذا التنوع نفسه إلى عصبيات منغلقة، لكنها قابلة للاشتعال والتفجر. فشلت ثورات الربيع العربي في إحلال صيغ ديمقراطية متطورة تسهم في ترسيخ دولة المواطنة ما يعود في قسم منه إلى دور الإسلام السياسي في تحويل مسارها. والقبس تفتح هذه الملفات الشائكة بمساهمة عدد من المفكرين يشتركون في تحليل الوضع القائم ووضع صيغة للتعايش والسلم الأهلي وتدعيم مفهوم عقلاني للدولة.

العلامة اللبناني السيد علي الأمين مرجع ديني شيعي وعضو مجلس حكماء المسلمين. درس على يد عدد من مراجع الدين في النجف الأشرف في العراق في سبعينات القرن الماضي، وتخرج عالماً مدرساً لمادتي الفقه وأصوله.

ويعد الأمين اليوم من أبرز الوجوه الشيعية الداعية لنبذ العنف والتحريض الطائفي، وهو من دعاة الحوار والعيش المشترك بين المسلمين والمسيحيين، ومن دعاة الوحدة الإسلامية والحوار بين المذاهب والأديان. للأمين مواقف صريحة ضد تصدير ولاية الفقيه إلى شعوب المنطقة ويدعو إلى حصرها داخل إيران.

في اطلالة على سيرة الأمين الشخصية، نعرف أنه ترأس حوزة المعهد الشرعي في حي السلم في ضاحية بيروت الجنوبية، ودرس أصول الفقه للعديد من طلبة العلوم الدينية. بدأ التباين بينه وبين حزب الله منذ الثمانينات، وبالتحديد منذ اعتراضه على خطف الرهائن الأجانب. ترك الأمين بيروت وأقام في مدينة صور حيث أنشأ معهداً للعلوم الدينية أطلق عليه اسم «معهد الامام الصدر للدراسات الإسلامية». شغل منصب الإفتاء في صور وجبل عامل. وعارض اجتياح قوى الأمر الواقع المسلح ببيروت في ٢٠٠٨ رفضاً للسكوت على ما يجري من هيمنة وتسلط على مشروع الدولة، فعزل من منصبه.

تعرض الأمين لتهديدات وهجوم على بيته ومقره في مدينة صور في العام ٢٠٠٨ فهجرت بيته وعاد إلى بيروت. للأمين مؤلفات عدة منها «السنة والشيعية امة واحدة، إسلام واحد واجتهادات متعددة»، «ولاية الدولة ودولة الفقيه»، «خطاب الاعتدال في مواجهة ثقافة التطرف والإرهاب». له أبحاث كثيرة في مادة أصول الفقه وبحث الخارج وداعية تعايش بين الطوائف اللبنانية. وشارك في مؤتمرات وندوات فكرية كثيرة لنشر الوعي الديني وخطاب الاعتدال ونبذ الكراهية والتعصب والتطرف والإرهاب.

يحمل الأمين مسؤولية العنف الحالي في بعض الدول العربية إلى الأنظمة الدكتاتورية التي اعتمدت في حكمها على اندرعها الأمنية والعسكرية وغيبت الحرية والعدالة الاجتماعية. ويقول لـ القبس إن تدخل حزب الله في سوريا يزيد الاحتقانات الطائفية في لبنان والعالم العربي، ولا يرى حلاً إلا بإقامة دولة تنفذ فعلياً سياسة النأي بالنفس ويأسف لكون المستقلين الشيعة غير محتضنين من دولهم ما يجعل صوتهم مغيباً.

القبس التقت السيد علي الأمين وكان معه هذا الحوار:

صنع في إيران

■ لك رأي حول ولاية الفقيه تدعو فيه إلى إبقاء هذه الولاية ضمن الحدود الإيرانية ولا تتعداها إلى الشيعة العرب. هل ثمة طائفة شيعية مستقلة اليوم عن المؤسسة الرسمية الإيرانية؟

– لقد ناقشت نظرية ولاية الفقيه على المستوى الفقهي في كتاب «ولاية الدولة ودولة الفقيه»، ووقفت ضدها بالمعنى السياسي منذ ثمانينات القرن الماضي، وقلت إن النظام الإيراني تنحصر ولايته السياسية على شعبه الذي اختاره، وليس له ولاية على غيره من الشعوب، فإذا اختار الشعب الإيراني حاكماً وكان عالماً فقيهاً فهذا لا يعني امتداد ولايته السياسية على شعوب دول أخرى لم يكن لها حق المشاركة في اختياره، وقلت إن ولاية الفقيه ليست عقيدة دينية وإنما هي مسألة فرعية فقهية وهي موضع خلاف كبير بين الفقهاء، وهناك كثيرون مخالفون لها بالمعنى السياسي في الطائفة الشيعية داخل إيران وخارجها. ولا يصح